

الخميس/ 14 تموز 2011

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين

دائرة إفصاحات الشركات

بالإشارة إلى ما تناقلته وسائل الإعلام المختلفة من اخبار تتعلق بقيام كل من هيئة تنظيم النقل البري وأمانة عمان الكبرى باتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية في مواجهة شركتنا بقصد الاستيلاء على وسائل النقل والمرافق العائدة لشركتنا ووضعها في عهدة مشغل أو مشغلين آخرين، فإننا وتوضيحاً للحقيقة وإيفاء بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في تعليمات افصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق، نبدي ما يلي:

1. سبق لكل من أمانة عمان الكبرى وهيئة تنظيم النقل البري أن قامتا بدعوة شركتنا لاجتماعين منفصلين عقدا بتاريخ 2011/7/12 و 2011/7/13 على التوالي لغايات البحث في الآليات والوسائل اللازمة لغايات تمكين المشغلين الآخرين من الدخول إلى مرافق شركتنا وتشغيل وسائل النقل العائدة لها.
2. رفضت شركتنا خلال الاجتماعين المذكورين ولاحقاً من خلال كتب رسمية موجهة لكل من امانة عمان الكبرى وهيئة تنظيم النقل البري، مبدأ تمكين أي مشغل من الدخول إلى مرافق شركتنا وتمكينه تشغيل وسائل النقل العائدة لها.
3. اوضحت شركتنا لأمانة عمان الكبرى تحديداً أن الاحتجاج بالمواد الواردة في عقد الاستثمار المبرم بينها وبين شركتنا لا يكون بشكل انتقالي فالأمانة قد خالفت احكام هذا العقد عندما حجبت دفعات الدعم المستحقة لشركتنا وهذا ما أضطر شركتنا لتطبيق الخدمة، ولا يقبل من امانة عمان الكبرى أن تتذرع اليوم بأحكام العقد الذي سبق لها أن بدأت هي بمخالفته.
4. كذلك أوضحت شركتنا لكل من أمانة عمان الكبرى وهيئة تنظيم النقل البري أنه يوجد حقوق كانت قد ترتبت لصالح جهات اخرى على وسائل النقل العائدة لشركتنا وأن أي تصرف احادي الجانب من جانب أمانة عمان الكبرى أو هيئة تنظيم النقل البري سيكون من شأنه الإضرار بحقوق تلك جهات صاحبة تلك الحقوق.

هيئة الأوراق المالية
الادارة الادارية
السليمان

١٧ تموز ٢٠١١

الرقم المتسلسل
رقم المسان

اليوم

١١ / ١٥



5. وأخيراً، أكدت شركتنا لكل من أمانة عمان الكبرى وهيئة تنظيم النقل البري أن أي إجراءات أحادية الجانب قد تتم من قبلهما بقصد الاستيلاء على وسائل النقل والمرافق العائدة لشركتنا ستشكل أفعال مصادرة غير مشروعة وهو ما يتناقض مع التزامات الأردن الدولية بموجب اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار التي دخل الأردن طرفاً فيها، وسيتم تحميلهم المسؤولية عن كل ضرر قد يلحق بالشركة نتيجة تلك الأفعال.
6. لم يتم تبليغ شركتنا حتى تاريخ هذا البيان بأي إجراءات قانونية أو إدارية سواء من قبل أمانة عمان الكبرى أو من قبل هيئة تنظيم النقل البري، كما أنه لم تقم أي جهة بمراجعة أي من مواقع شركتنا بقصد الدخول إليها أو الاستيلاء على وسائل النقل الموجودة فيها.
7. سيتم نشر بيان علني في الصحف المحلية بضمون هذا الإفصاح وذلك بقصد توضيح الحقيقة للجمهور.

باسم ونياية عن الشركة المتكاملة

للتنقل المتعدد ش.م.ع.

R. R. Wadd
ريتشارد وودز

المدير العام